# مدى مساهمة التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي

# The extent to which risk-based auditing contributes to activating . the application of the financial accounting system (SCF)

قادري عبد القادر *

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)؛ abdelkader.kadri@univ-mosta.dz

**تاريخ الارسال**: 2020/03/07؛ **تاريخ القبول**: 2020/11/15 ؛ **تاريخ النشر**: 2020/11/25

**ملخص**: الهدف الأساسي للتدقيق المحاسبي إبداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية مما يجعل المؤسسات الإقتصادية تلتزم بإعداد قوائمها المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي تجنبا لأي رأي سلبي يؤثر على علاقاتها ومصالحها مع الأطراف الخارجية التي تتعامل معها، فضمان جودة عملية التدقيق المحاسبي هي ضمان غير مباشر للإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات في إعداد معلوماتها المالية للأطراف الخارجية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة إجراءات التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات السابقة يساهم بشكل هام في إلتزام المؤسسات الإقتصادية بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الكلمات المفتاح** : تدقيق؛ محاسبة؛ مخاطر؛ رقابة.

**رموز تصنيف jel**: M41;M42.

**Abstract:** The main objective of the accounting audit is to express a neutral technical opinion about the sincerity of the financial statements, which makes the economic institutions committed to preparing their financial statements in accordance with the financial accounting system in order to avoid any negative opinion that affects their relationships and interests with the external parties that deal with them, so ensuring the quality of the accounting audit process is an indirect guarantee of commitment to apply The financial accounting system by institutions in preparing their financial information for external parties, where this study aims to know the extent of the risk-based audit procedures in activating the application of the financial accounting system, Where the findings of this study concluded that the commitment of the external auditor to the previous procedures contributes

* المؤلف المرسل.

significantly to the commitment of economic institutions to apply the financial accounting system.
**Keywords:** Auditing; accounting; risk; control
**Jel Classification Codes :** M41;M42.

**تمهيد :**

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر كضرورة نشأت بالأساس عن حاجة الجزائر إلى منظومة محاسبية ذات تطلعات دولية في نفس مستوى التطلعات الإقتصاديات للجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي، وعلى رأس تلك التطلعات اسقطاب أكبر حجم من الإستثمارات الأجنبية ذات المردودية الإقتصادية والتكنولوجية على الإقتصاد المحلي، حيث بني على هذا الأساس نظام محاسبي مالي جديد يضم مجموع من المعايير المحاسبية الدولية ذات صبغة دولية تجعل طريقة إعداد القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية تتوافق مع طريقة إعداد التقارير المالية في المعتمدة في المؤسسات الأجنبية الدولية، وهذا ما يساهم إلى جانب حزمة الإصلاحات الإقتصادية الأخرى في تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر الذي يعتبر المحفز الأساسي لإستقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجية الأجنبية.

إن المنافع المرتقبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، خلقت تحدي كبير يجب أن تمر به البيئة المحاسبية الجزائرية ألا وهو ضرورة ضمان التطبيق الجيد لهذا النظام المحاسبي المالي بحيث يسمح بإنتاج معلومات مالية صادقة تضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف بدون تحيز، وهذا ما تسعى دراستنا للبحث فيه ألا وهو معرفة تأثير الإراءات المتبعة من قبل المهن المحاسبية في تفعيل وضمان التطبيق المناسب للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية، وعلى رأس تلك المهن التدقيق المحاسبي الخارجي الذي يستطيع من خلال مجموعة من الإجراءات والأدوات التأكد من مصداقية وعدالة التقارير المالية والمعبر عنها في شكل رأي فني محايد من قبل مهني مستقل، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو رأي المهنيين والمختصين في مدى مساهمة إجراءات التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

**فرضيات البحث:**

كإجابة محتملة عن السؤال الذي تمثله مشكلة البحث نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية($H_0$)** : تساهم إجراءات التدقيق المبني على المخاطر على الأقل بشكل معتبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- **الفرضية البديلة($H_1$)** : لا تساهم إجراءات التدقيق المبني على المخاطر على الأقل بشكل معتبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

**الدراسات السابقة:**

**دراسة الأمين محمد عبد الباري توتو، ياسر تاج السر محمد سند** (2017)[1] :

تناولت هذه الدراسة مشكلة تحديد دور المراجعة المبنية على المخاطر في التنبؤ بالمخاطر المالية بالمصارف، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المراجعة المبنية على المخاطر وتحديد الأساليب التي تستخدمها لتفعيل إدارة المخاطر من خلال الإعتماد على مراجعين مختصين ومؤهلين في مجال المراجعة وأنظمة الرقابة وكيفية إدارة المخاطر للحصول على مؤشرات تفيد في التنبؤ بالأزمات المالية من خلال ماسبق يتضح أن هذه الدراسة تختلف وتكمل في نفس الوقت دراستنا، حيث تتناول دور غير مباشر للتدقيق المبني على المخاطر وهو التنبؤ بالمخاطر المالية في حين أن الدور الرئيسي للتدقيق المبني على المخاطر هو الحصول على رأي فني مناسب حول صدق وعدالة القوائم المالية وهو ما نهدف إليه في دراستنا، كما أن الدراسة تستهدف بالأساس المصارف في حين نستهدف من خلال البحث المؤسسات الإقتصادية.

**دراسة قادري عبد القادر**(2015)[2]:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى جميع الجوانب النظرية الخاصة بأخلاقيات مهنة التدقيق، وتعتبر دراستنا استكمال لهذه الدراسة حيث سيتم التركيز على الدراسة التطبيقة لإعطاء الدراسة نتائج أكثر مصداقية.

**دراسة Koutoupis, A.G., Tsamis, A** (2009)[3]

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى إلتزام المصارف اليونانية بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وفقا ما توصي به معايير لجنة بازل، معايير COSO، وكذلك معايير المعهد

الدولي المدقيق الداخليين(IIA)، حيث خلصت الدراسة إلى أن معظم البنوك تعتمد على منهج التدقيق الداخلي التقليدي الذي لايمكن من خلاله تغطية جميع المخاطر وبالتالي صعوبة مواجهتها، كما تشير الدراسة أن هناك مجموعة من البنوك في اليونان تشير إلى أنها تتبنى المنهج المبني على المخاطر في عملية التدقيق الداخلي إلا أنها لم تقدم ما يثبت ذلك.

فهذه الدراسة تكمل الدراسة التي نحن بصددها بحيث تتناول التدقيق الداخلي الذي لايقل أهمية عن التدقيق الخارجي الذي نستهدفه في دراستنا، كما أن هذه الدراسة تستهدف بالأساس المصارف في حين تستهدف دراستنا المؤسسات الإقتصادية.

## I- الإطار النظري :

### 1.I- مفهوم التدقيق :

تعني عملية التدقيق، عملية يعبر فيها الممارس عن استنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين عدا – الطرف المسؤول- حول نتيجة تقييم أو قياس موضوع العملية استنادا إلى مقاييس[4]

من خلال المفهوم السابق يمكن مناقشة أهم ما جاء فيه من خلال ما يلي:

- نتيجة تقييم أو قياس موضوع العملية: هي المعلومات التي نحصل عليها من تطبيق المقاييس على موضوع العملية، فعلى سبيل المثال، الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح(النتيجة) ينتج من تطبيق إطار إعداد القوائم المالية في الإعتراف ، القياس، العرض والإفصاح(مقاييس) على المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة(موضوع العملية).
- موضوع العملية: يمكن أن يأخذ موضوع العملية عدة أشكال على غرار الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات المالية، نظم الرقابة الداخلية...إلخ، ومن أهم خصائص موضوع العملية المناسب ما يلي:[5]

أ- قابلا للتحديد، ومن الممكن تقييمه أو قياسه استنادا إلى مقاييس محددة.

ب- إمكانية إخضاع المعلومات الخاصة به لإجراءات لجمع الأدلة المناسبة والكافية لدعم استنتاج المدقق الممارس.

- المستخدمون المقصودين: الشخص أو الأشخاص، أو فئة من الأشخاص الذين يعد لهم المدقق تقرير التدقيق، وقد يكون الطرف المسؤول أحد المستخدمين المقصودين، ولكنه ليس الوحيد[6]، ويمكن اعتبار المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والموردين والموظفين والعملاء والحكومات ووكالاتها والإدارة والجمهور[7]، كمستخدمين مقصودين.
- الممارس: يقصد به الشخص أو الأشخاص القائمون[8].
- المقاييس: هي النقاط المرجعية التي تستخدم لتقييم، أو قياس موضوع ما، متضمنة،( حيثما يكون ملائما)، النقاط المرجعية للعرض والإفصاح، ويمكن أن تكون المقاييس رسمية، أو أقل من مستوى الرسمية، كما يمكن أن تكون المقاييس مناسبة من أجل التقييم، أو القياس المتسق لموضوع ما في سياق الحكم المهني، وحتى تكون المقاييس مناسبة يجب أن تتوفر على مجموعة من السمات المتمثلة في الملاءمة، الإكتمال، الموثوقية، الحيادية، القابلية للفهم[9].
- الطرف المسؤول: هو الشخص أو الأشخاص الذي يكون مسؤولا عن موضوع العملية والمعلومات الخاصة بموضوع العملية، ويحدث ذلك مثلا عندما تستخدم مؤسسة مدقق لإجراء عملية تدقيق فيما يتعلق بتقرير أعدته حول ممارساتها الخاصة باستمراريتها[10]، كما قد يكون الطرف المسؤول مسؤولا عن موضوع العملية دون المعلومات الخاصة بموضوع العملية كما قد يكون العكس.
- رفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين: يشير المفهوم السابق للتدقيق إلى أن الهدف الأساسي للتدقيق الحديث هو تضييق فجوة التوقعات، ويمكن تعريف فجوة التوقعات في التدقيق بأنها التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المدققين ، والأداء الفعلي لهم[11]، وهذا التباين يتكون من المستويان التاليان[12]:
- الفجوة المعقولة، التي تتمثل في التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المدقق، وما يستطيع المدقق أداءه بصورة معقولة.

- فجوة الأداء، التي تتمثل في التباين بين الواجبات التي يتوقعها المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المدقق، وبين الأداء الفعلي له، ويمكن تقسيم تلك الفجوة إلى مكونين هما:

أ- الفجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها من المدقق، وبين واجبات المدقق وفقا لمعايير التدقيق، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في معايير التدقيق.

ب- الفجوة بين واجبات المدقق وفقا لمعايير التدقيق، وبين الأداء الفعلي له، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء.

**2.I- أخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي:**

من أجل تحقيق أهداف التدقيق، يجب على أعضاء مهنة التدقيق أن يلتزموا بعدد من المبادئ الأخلاقية ، هذه المبادئ تتمثل في : النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية، السلوك المهني.

1-**النزاهة:** يفرض مبدأ النزاهة إلتزاما على كافة المدققين بأن يتصفوا بالإستقامة والأمانة في كافة علاقاتهم العملية والمهنية،

وتعني النزاهة ضمنا التعامل العادل والصدق، وتطبيقا لهذا المبدأ، يتعين على المدقق عدم الاشتراك في أي تقارير إقرارات أو مكاتبات أو غيرها من المعلومات إذا كانت هذه المعلومات تتضمن بيانات كاذبة أو مضللة بصورة جوهرية، أو تتضمن بيانات تم تقديمها بصورة تتسم بالإهمال و اللامبالاة، بالإضافة إلى التقارير المحذوف منها معلومات يتعين إدراجها إذا كان هذا الحذف يؤدى إلى التضليل.[13]

2-**الموضوعية:** يجب أن يكون المدقق عادلاً لا يسمح بالتحيز أو تعارض المصالح أو تأثير الآخرين لتجاوز حكمه المهني.[14]

قد يفهم من مصطلح الإستقلالية في حد ذاته أن يتنزه المدقق للحكم الشخصي عن كل المنافع الإقتصادية والمالية وأية علاقات أخرى، وبالطبع فإن هذا غير واقعي حيث أن كل فرد في المجتمع له علاقات ترتبط بالأطراف الأخرى، ولذلك يجب تقييم مدى جوهرية هذه المنافع الإقتصادية أو

المالية أو العلاقات الأخرى وذلك في ضوء ما قد يعتقد طرف خارجي-موضوعي وعلى دراية بكل المعلومات ذات العلاقة-بأنه غير مقبول.

3- **الكفاءة المهنية والعناية الواجبة:** يتعين على المدقق أن يقوم بالخدمات المهنية بالعناية الواجبة والكفاءة والدقة والمثابرة ، كما يتعين عليه أن يلتزم بالإستمرار في اكتساب المعلومات والمهارات المهنية والمحافظة عليها على المستوى المطلوب للتأكد من أن العميل يتلقى خدمات مهنية بكفاءة متميزة تواكب أحدث التطورات والتشريعات و أساليب الممارسة المهنية ، و يتعين على المدقق التصرف بالعناية الواجبة وفقاً للمعايير المهنية و الفنية المعمول بها عند تقديم الخدمات.[15]

4- **السرية:** يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية، وأن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض محدد وصحيح إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، ويتضمن ذلك أن لا يستخدمها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإفصاح عنها للغير[16].

5- **السلوك المهني**: يفرض مبدأ السلوك المهني إلتزاما على المدققين للتقيد بالقوانين و الأنظمة ذات الصلة وتجنب أي عمل يعرف المدقق أو ينبغي أن يعرف أنه قد يسئ إلى سمعة المهنة، وهذا يتضمن الأعمال التي يعتبرها طرف ثالث عاقل ومطلع بعد تقييم كافة الحقائق والظروف المحددة المتوفرة للمدقق في ذلك الوقت، أنه تؤثر بشكل سلبي على السمعة الجيدة.[17]

## I.3- إجراءات التدقيق المبني على المخاطر:

يعتبر أسلوب التدقيق المبني على المخاطر أحدث أساليب التدقيق التي تجمع بين الفعالية من جهة وتخفيض والوقت والتكلفة التي يحرص المدققين على مراعاتهما، ويقوم هذا الأسلوب على تحديد مخاطر التلاعب والتحريف التي تؤثر على القوائم المالية ومن ثم التركيز عليها في من حيث اختبارات التدقيق لجمع الأدلة الكافية التي تدعم رأي المدقق في تقرير التدقيق الموجه للإدارة والأطراف الخارجية، وأهم خطوة في من اجراءات التدقيق المبني على المخاطر هي عملية تحديد وتقييم المخاطر التي تقوم على ثلاث مراحل أساسية:

1- **تقييم المخاطر المتأصلة:** إن المخاطر المتأصلة هي تلك المخاطر التي يتم تحديدها وتقييمها من قبل المدقق قبل النظر في أي عناصر رقابة داخلية قد تخفف من هذه المخاطر.

الخطوة الأولى في عملية تحديد المخاطر المتأصلة هي جمع(أو تحديث) أكبر قدر من المعلومات ذات العلاقة بالمؤسسة، وتوفر هذه المعلومات إطارا مرجعيا لتحديد عوامل المخاطرة المحتملة، ومن أهم مصادر المخاطر المتأصلة ما يلي:[18]

- منتجات أو خدمات جديدة، أو الإنتقال إلى خطوط عمل جديدة؛
- إعادة هيكلة الشركة؛
- وضع الإقتصاد والتغيرات في الأنظمة الحكومية؛
- موظفين غير أكفاء في مناصب رئيسية؛
- تطبيق غير متناسق في السياسات المحاسبية؛

ينطوي تقييم المخاطر المتأصلة على النظر في سؤالين هامين متعلقتين بالمخاطر:

- ما هي احتمالية حدوث الأخطاء نتيجة للمخاطر؟
- ماذا سيكون الحجم(الأثر النقدي) إذا حدثت المخاطر؟

ويمكن توضيح نتائج عملية تقييم المخاطر المتأصلة في الشكل التالي:

**الشكل رقم(1): نتائج عملية تقييم المخاطر المتأصلة**

**Source :** Comité des Cabinets d'Expertise Comptable de Petite et Moyenne Taille « SMPC » IFAC(2013). Guide pour l'utilisation des Normes Internationales d'Audit dans l'audit des Petites et Moyennes Entreprises. Tome 2 – Les Directives Pratiques troisième édition. New York : IFAC, p110.

ومن خلال الشكل رقم 1 فإن المخاطر التي تقع في خانة«أثر(حجم) عالي، إحتمالية عالية» تستدعي بوضوح من الإدارة اتخاذ إجراءات لتخفيفها، وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تحدد هذه المخاطر على أنها كبيرة، وهو ما سيتطلب اعتبار تدقيق خاص.

**2- تقييم مخاطر الرقابة الداخلية:**

الرقابة الداخلية هي عملية صممها وطبقها وحافظ عليها المسؤولون عن الحوكمة والإدارة والموظفون الآخرون لتوفير ضمان معقول حول انجاز أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير وفاعلية كفاءة العمليات والإلتزام بالقوانين واللوائح المطبقة[19]، كما يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة الإجراءات المصممة بفعالية لمنع، أو كشف وتصحيح التحريفات الهامة التي يمكن أن تنتج عن المخاطر المتأصلة.

فالغرض الوحيد للرقابة الداخلية هو التخلص من المخاطر المتأصلة أو التخفيف منها إلى حد معقول، و لا يتسنى للمدقق معرفة ذلك إلا من خلال تحديد وتقييم مخاطر الرقابة الداخلية.

يمكن توضيح العلاقة بين المخاطر المتأصلة ونظام الرقابة الداخلية من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم(2): علاقة الرقابة الداخلية بالمخاطر المتأصلة**

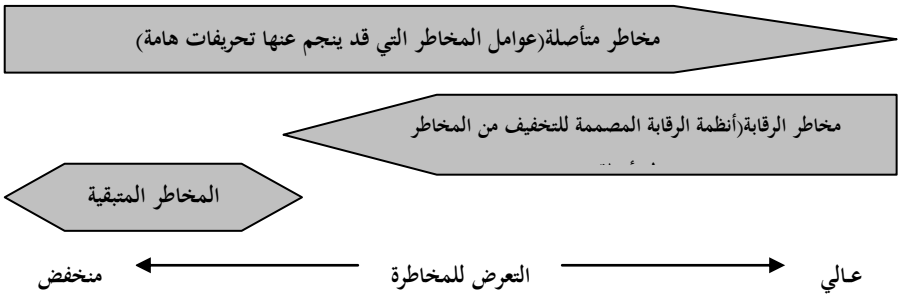


**المصدر**: من إعداد الباحث

يمثل شريط المخاطر المتأصلة عوامل الخطر التي يمكن أن تؤدي إلى تحريفات هامة في القوائم المالية(قبل الأخذ بعين الإعتبار أي دور لنظام الرقابة الداخلية)، أما شريط مخاطر الرقابة فيعكس إجراءات الرقابة التي تطبقها الإدارة للتخفيف من المخاطر المتأصلة(حيث يرتبط طول الشريط

بعلاقة عكسية مع مخاطر الرقابة)، والمدى الذي لا يخفف فيه شريط مخاطر الرقابة من المخاطر المتأصلة بشكل تام يطلق عليه المخاطر المتبقية التي يجب الإستجابة لها.

**3- اختتام مرحلة تقييم المخاطر:**

الخطوة النهائية في مرحلة تقييم المخاطر في التدقيق هي مراجعة نتائج إجراءات تقييم المخاطر التي تم تنفيذها(أو إذا كان التقييم قد تم بالفعل، تلخيص) مخاطر التحريف المتبقية، ويجمع تلخيص المخاطر المتبقية بين عوامل المخاطر المتأصلة التي تم تحديدها، والتقييم المتعلق بأي أنظمة الرقابة الداخلية مصممة للتخفيف من تلك المخاطر، كما هو موضح في الجدول أدناه:

**الجدول رقم(1): ملخص تقييم المخاطر**

| المخاطر المتأصلة | مخاطر الرقابة | مخاطر التحريف الهام المتبقية |
|---|---|---|
| عالية | عالية | عالية |
| عالية | معتدلة | معتدلة |
| عالية | منخفضة | معتدلة أو منخفضة |
| معتدلة | عالية | معتدلة |
| معتدلة | معتدلة | معتدلة |
| معتدلة | منخفضة | منخفضة |
| منخفضة | عالية | معتدلة أو منخفضة |
| منخفضة | معتدلة | منخفضة |
| منخفضة | منخفضة | منخفضة |

**Source :** Comité des Cabinets d'Expertise Comptable de Petite et Moyenne Taille « SMPC » IFAC. Tome 2, op.cit. p189.

## II - الطريقة والأدوات :

### II.1- نموذج الدراسة الميدانية

في ضوء مشكلة البحث، والدراسة النظرية ذات العلاقة، استطاع الباحث تحديد المتغيرات التي سوف يقوم باختبارها، كما هي مدونة في الشكل رقم(3).

**الشكل رقم(3): نموذج الدراسة الميدانية**

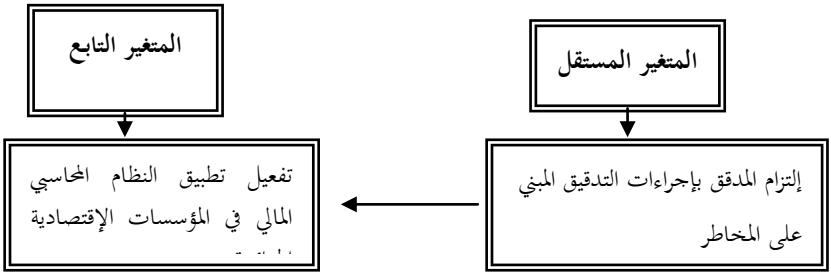


**المصدر**: من إعداد الباحث

## II.2- طريقة و إجراءات تحديد واختيار مجتمع الدراسة والعينة

### 1.مجتمع الدراسة:

إن المجتمع الذي يتم إسقاط نتائج الدراسة عليه يتضمن جميع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري والملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، أما مجتمع الدراسة الذي سيتم سحب عينة ممثلة له لغرض دراسة آرائها ومن ثم إسقاط نتائج الدراسة على مجتمع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، يتمثل في الباحثين و الأساتذة الباحثين المنتمين إلى مختلف الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد والمدارس الجامعية الجزائرية التابعين لكليات العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، إضافة إلى الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث تم اختيار مجتمع يتكون من 350 شخص من أساتذة وباحثين وممارسين مهنيين، و تم إختيار مجتمع الدراسة بشكل عشوائي بعيد عن التحيز، والطريقة المستخدمة في اختيار مفردات المجتمع هي الطريقة العشوائية وتم اختيار هذا المجتمع للعوامل التالية:

- تعتبر متغيرات الدراسة سواء التدقيق المحاسبي أو النظام المحاسبي المالي، جزء من العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛

- جميع مفردات المجتمع مكونة من أساتذة وباحثين وممارسين مهنيين في مجال التدقيق المحاسبي والنظام المحاسبي المالي أو مجالات ذات علاقة مثل الإقتصاد، تسيير، إدارة أعمال؛
- توافر مجتمع الدراسة على كفاءة عالية سوف تساهم بشكل كبير في جودة الدراسة؛
- توافر الإستقلالية في جميع مفردات الدراسة عن متغيرات الدراسة بنسبة جيدة، وبالتالي سوف يساهم ذلك في الحصول على آراء موضوعية وذات مصداقية عالية.

**2. عينة الدراسة:**

بما أن مجتمع الدراسة لا يتعدى 350 فرد، تم اختيار نسبة 20%(أي 70 فرد) لتمثل عدد المفردات أو المشاهدات المناسبة التي سيتم اختيارها لتمثل مجتمع الدراسة ويتم جمع بيانات البحث منها.

وبقصد جمع عينة الدراسة المقدرة بـ70 فرد، قام الباحث بتوزيع الاستبيانات على مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول رقم (2) نسبة الإستجابة المتحصل عليها والقابلة للدراسة.

**الجدول رقم(2): نسبة الإستجابة**

| | |
|---|---|
| المجتمع | 350 |
| العينة المستهدفة | 70 |
| النسبة | %20 |
| الإستجابات | 82 |
| الإستجابات المرفوضة | 15 |
| الإستجابات المقبولة | 67 |
| نسبة الإستجابة | %95.7 |

**المصدر**: من إعداد الباحث

كما يبين الجدول السابق بلغ عدد المستجيبين المقبولين 67 فردا وبنسبة 95.7% من أصل 70 فردا وهو حجم العينة المستهدف، وبذلك تعد نسبة الإستجابة نسبة جيدة.

### 3.أدوات جمع البيانات:

تم الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة عن طريق توزيع استبيان لكل فرد من أفراد المجتمع مصمم لهذا الغرض.

أما نوع الأسئلة التي يحتويها الإستبيان فكانت من النوع المغلق، بحيث يختار المستجيب أحد البدائل الخمسة التي تتضمنها الإجابة على الأسئلة المطروحة وهي: يساهم بشكل كبير ، يساهم بشكل معتبر، يساهم بشكل متوسط، يساهم بشكل ضعيف، لا يساهم.

أما أسئلة البحث المتعلقة بموضوع الدراسة، تتضمن عوامل تتعلق بإجراءات التدقيق المبني على المخاطر في التدقيق المحاسبي الخارجي، ويحتوي على 13 سؤال يتعلق بالمحور.

ومن أجل الحصول على البيانات المطلوبة من المشاركين، تم إيصال الإستبيان للمشاركين عن طريق الباحث شخصيا، كما تم الإستعانة ببعض الزملاء، أما بخصوص استرجاع الإستبيان فتم استخدام نفس الطريقة.

### 4.أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم:

إن أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في تحليل إجابات عينة البحث على أسئلة الإستبيان التي تم توزيعها على العينة، هما أسلوب الإحصاء الوصفي، وأسلوب الإحصاء الإستدلالي.

أ) الإحصاء الوصفي: تم استخدام الإحصاء الوصفي لإستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات الإستبيان.

ب) الإحصاء الإستدلالي: تم استخدام الإحصاء الإستدلالي للقيام بالإختبارات الإحصائية التي نحتاجها في الدراسة و من أهم تلك الإختبارات ما يلي:

- اختبار صدق وثبات الإستبيان باستخدام معامل ألفا-كرونباخ ( Cronbach's Alpha).
- اختبار T لمقارنة متوسطة عينة ما(عينة واحدة) بمتوسط مجتمع معروف وهو ما يعرف بـ (One-Sample T-test).

إن الأسلوبين السابقين للتحليل الإحصائي للإستبيان يتم تنفيذها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الإجتماعية( IBM SPSS Statistics ).

## III- النتائج ومناقشتها :

### III.1- اختبار صدق وثبات الإستبيان:

يتم اختبار ثبات وصدق الإستبيان على أسئلة الدراسة فقط ولا يطبق على الأسئلة الديموغرافية(الشخصية)،و من أشهر الأدوات لإختبار ثبات الإستبيان، استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha.

و نتحصل على معامل ألفا-كرونباخCronbach's Alpha لثبات الإستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث نشاهد في نافذة مخرجات البرنامج الجدولين التاليين:

**الجدول رقم(3): معامل ألفا-كرونباخCronbach's Alpha**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| 0,849 | 13 |

**المصدر**: مخرجات برنامجSpss

الجدول رقم (3) هو جدول معامل الثبات لألفا-كرونباخ، ونلاحظ فيه عمودين العمود الأول يظهر عدد الأسئلة أو المتغيرات التي دخلت في حساب معامل ألفا، والعمود الثاني يعطينا قيمة معامل الثبات ونلاحظ هنا أنها تساوي0.849، وبالتالي نقول بأن الإستبيان ثابت بدرجة عالية. وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات(0.849) نحصل على معامل الصدق الذي وجد أنه يساوي 0.921 مما يدل على أن الإستبيان صادق، أي أنه يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة.

### III.2- معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة

لكي نتمكن من معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة حول مدى إجراءات التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، سوف نقوم بحساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكارت.

### 1.توضيح مقياس ليكارت الخماسي

الغرض من حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكارت هو معرفة اتجاه آراء المستجبين، حيث يعتبر مقياس ليكارت من أفضل أساليب قياس الإتجاهات.

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات( يساهم بشكل كبير، يساهم بشكل معتبر، يساهم بشكل متوسط، يساهم بشكل ضعيف، لا يساهم) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تقابلها تعبر عن الأوزان وهي(يساهم بشكل كبير=5، يساهم بشكل معتبر=4، يساهم بشكل متوسط=3، يساهم بشكل ضعيف=2، لا يساهم =1)، ثم نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولا وهي في دراستنا عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث 4 تمثل عدد المسافات( من1 إلى 2 مسافة أولى، من 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، 5 تمثل عدد الإختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم(4): توزيع آراء المستجبين حسب المتوسط الحسابي وفقا لمقياس ليكارت**

| المتوسط الحسابي | المستوى |
|---|---|
| من 1 إلى 1.8 | لا يساهم |
| أكبر 1.8 إلى 2.6 | يساهم بشكل ضعيف |
| أكبر 2.6 إلى 3.4 | يساهم بشكل متوسط |
| أكبر 3.4 إلى 4.2 | يساهم بشكل معتبر |
| أكبر 4.2 إلى 5 | يساهم بشكل كبير |

**المصدر**: من إعداد الباحث

### 2.حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكارت بغرض معرفة اتجاه آراء المستجيبين:

**الجدول رقم(5): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في الدراسة**

| **السؤال:** في رأيك ما مدى مساهمة عوامل التدقيق التالية في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية؟ | **المتوسط الحسابي** | **الإنحراف المعياري** | **النتيجة** |
|---|---|---|---|
| 1. إدراك المدقق بأن في المدى القصير وحتى المتوسط هناك مخاطر تحريف في إعداد القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بسبب التغيير في المعايير المحاسبية من خلال الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي. | 3,90 | 0,970 | يساهم بشكل معتبر |
| 2. تشتمل عملية التدقيق على القيام بإجراءات لتقييم مدى توافر الكفاءة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة محل التدقيق مع التركيز على الأفراد المكلفين بإعداد القوائم المالية. | 4,30 | 0,710 | يساهم بشكل كبير |
| 3. تشتمل عملية التدقيق على القيام بإجراءات لتقييم مدى توافر النزاهة في مجلس إدارة المؤسسة محل التدقيق. | 3,79 | 1,13 | يساهم بشكل معتبر |
| 4. تشتمل عملية التدقيق على فحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق لتقييم مدى قدرته على منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات التي يمكن أن تتعرض لها القوائم المالية. | 4,49 | 0,780 | يساهم بشكل كبير |
| 5. تشتمل عملية التدقيق على قيام المدقق بإبلاغ الإدارة بأي قصور في نظام الرقابة الداخلية ذو العلاقة بإعداد القوائم المالية. | 4,42 | 0,740 | يساهم بشكل كبير |
| 6. تشتمل عملية التدقيق على إمكانية تقديم المدقق اقتراحات يمكن أن تستفيد منها إدارة المؤسسة في معالجة القصور في نظام الرقابة الداخلية ذو العلاقة بإعداد القوائم المالية. | 4,12 | 1,05 | يساهم بشكل معتبر |
| 7. تشتمل عملية التدقيق على تحديد وتقييم مخاطر التحريف في تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد القوائم المالية للمؤسسة | 4,25 | 0,760 | يساهم بشكل كبير |

| | | | |
|---|---|---|---|
| محل التدقيق. | | | |
| 8. يسعى المدقق إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة يستند عليها في إبداء رأيه المحايد حول صدق وعدالة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي. | 4,37 | 0,850 | يساهم بشكل كبير |
| 9. يسعى المدقق إلى الحصول على كمية من أدلة تدقيق تتناسب مع مخاطر التحريف في تطبيق النظام المحاسبي المالي، فكلما زادت مخاطر التحريف زادت الحاجة إلى كمية أكبر من أدلة التدقيق. | 4,24 | 0,720 | يساهم بشكل كبير |
| 10. يسعى المدقق دائما إلى تجنب الإعتماد على أدلة التدقيق الرديئة. | 4,13 | 0,900 | يساهم بشكل معتبر |
| 11. تختتم عملية التدقيق بإعداد تقرير موجه بالأساس إلى كل من الدائنين والملاك والمستثمرين المرتقبين وأجهزة الدولة و باقي المتعاملين. | 3,72 | 1,08 | يساهم بشكل معتبر |
| 12. يتضمن تقرير التدقيق رأي المدقق الواضح حول مدى إلتزام المؤسسة محل التدقيق بإعداد قوائم مالية صادقة وعادلة في جميع جوانبها الهامة وفقا للنظام المحاسبي المالي. | 4,43 | 0,890 | يساهم بشكل كبير |
| 13. يعتمد المدقق على التخطيط المسبق لكل مرحلة من مراحل عملية التدقيق | 4,21 | 1,03 | يساهم بشكل كبير |
| **النتيجة** | 4,18 | 0,540 | يساهم بشكل معتبر |

**المصدر**: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامجSPSS

تضمنت هذه الدراسة أسئلة حول مدى مساهمة عوامل تتعلق بالتدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث بلغ عدد أسئلة المحور 13 سؤال، كل سؤال يتعلق بعامل واحد من عوامل عملية التدقيق، و يتضح لنا من خلال الجدول رقم(5) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(3.72-4.49) وهي متوسطات مرتفعة جدا، وهذا يدل على أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو اعتبار أن العوامل التي تتعلق بعملية

التدقيق المحاسبي **تساهم بشكل معتبر** على الأقل في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

كما نلاحظ أن العبارة رقم(11): «تختتم عملية التدقيق بإعداد تقرير موجه بالأساس إلى كل من الدائنين والملاك والمستثمرين المرتقبين وأجهزة الدولة و باقي المتعاملين» حصلت على أدنى متوسط حسابي بقيمة(3.72)، بينما تم الحصول على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي ألا وهي(4.49) من خلال العبارة رقم(4): « تشتمل عملية التدقيق على فحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق لتقييم مدى قدرته على منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات التي يمكن أن تتعرض لها القوائم المالية».

وبالنسبة للإنحرافات المعيارية فتراوحت بين(0.72 – 1.14) وهي قيم متدنية مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد العينة.

كما نلاحظ في آخر الجدول رقم(5)، أن المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور الأول بلغ 4.18 وهو يؤكد ما توصلنا له سابقا بأن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو اعتبار أن العوامل التي تتعلق بعملية التدقيق المحاسبي **تساهم بشكل معتبر** على الأقل في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

كما بلغ الإنحراف المعياري الإجمالي للمحور الأول قيمة 0.54 وهي قيمة جيدة تدل على انسجام كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة.

كما ننوه في الأخير أن النتيجة المتوصل إليها حول اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة أخلاقيات مهنة التدقيق المحاسبي الخارجي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية تتوقف على مدى تجاوزها الإختبارات الإحصائية ويتعلق الأمر باختبار T لمقارنة متوسطة عينة ما(عينة واحدة) بمتوسط مجتمع معروف وهو ما يعرف بـ ( One-Sample T-test).

### 3. اختبار فرضيات الدراسة:

نحتاج إلى القيام باختبار إحصائي حول اتجاه آراء عينة الدراسة حول مدى مساهمة أخلاقيات مهنة التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، هذا الإتجاه تمكنا من الوصول إليه من خلال حساب المتوسط الحسابي لإجابات العينة

على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكارت، حيث توصلنا إلى أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه إلى أن أخلاقيات مهنة التدقيق المحاسبي تساهم بشكل كبير في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وسوف يتم فحص هذا الإتجاه من خلال اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T لعينة واحدة(One-Sample T-test).

- الفرضية الصفرية($H_0$) : تساهم إجراءات التدقيق المبني على المخاطر على الأقل بشكل معتبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- الفرضية البديلة($H_1$) : لا تساهم إجراءات التدقيق المبني على المخاطر على الأقل بشكل معتبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

يمكن صياغة الفروض السابقة بشكل آخر:

$H_0 : \mu = 4.18$
$H_1 : \mu \neq 4.18$

ويوضح الجدول رقم(6) مخرجات برنامجSPSS المتعلقة باختبار T لعينة واحدة

يتضمن هذا الجدول البيانات التالية:

- قيمة(t)المحسوبة= 0.039
- درجات الحرية(df) = عدد المشاهدات الكلية-1 = 67-1 = 66.
- الإحتمال(sig) = 0.969

**الجدول رقم(6): نتائج اختبارt لعينة واحدة**

| قيمة الإختبار = 4.18 | | |
|---|---|---|
| قيمة(t) المحسوبة | درجات الحرية(df) | الإحتمال(Sig) |
| 0.039 | 66 | 0.969 |

**المصدر**: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أن قيمة sig تساوي0.969(أي96.9%) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرض الصفري بأن إجراءات التدقيق المبني

على المخاطر تساهم بشكل معتبر على الأقل في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ونرفض الفرض البديل.

**الخلاصة:**

تناولت دراستنا مدى مساهمة إجراءات التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث تناولت الدراسة النظرية عرض إجراءات التدقيق المبني على المخاطر لضمان تحقيق رأي فني سليم حول صدق وعدالة القوائم المالية، ولقد ارتكزت الدراسة الميدانية على مجموعة من الأدوات الإحصائية وذلك بغرض إعطاء أساس علمي لنتائج الدراسة التي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة إجراءات التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث حاولنا في هذه الدراسة الميدانية الإجابة على فرضيات البحث سواء من خلال النفي أو القبول، وبعد جمع البيانات اللازمة واختبارها إحصائيا تم تأكيد فرضية البحث أن إجراءات التدقيق المبني على المخاطر تساهم بشكل معتبر على الأقل في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

**النتائج:**

- إن النظام المحاسبي المالي الجزائري يعكس سعي الجزائر للتقارب مع معايير المحاسبة الدولية؛
- تساهم إجراءات التدقيق المبني على المخاطر بشكل معنبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛
- أهم إجراءات التدقيق المبني على المخاطر التي يتوقع أن تساهم بشكل كبير في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي تتجسد في « شمول عملية التدقيق على فحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق لتقييم مدى قدرته على منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات التي يمكن أن تتعرض لها القوائم المالية».

**التوصيات:**

- ضرورة وضع معايير تدقيق مبنية على أداء عملية التدقيق باستخدام منهج المخاطر ووضع الآليات اللازمة للإلتزام بها؛
- ضرورة وضع معايير لجودة التدقيق ترتكز على ضمان إلتزام المدقق بإجراءات التدقيق المبني على المخاطر؛
- العمل على تفعيل دور كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، نظرا لاتصالهم المباشر بمدققي الحسابات والمحاسبين الخارجيين، وذلك قصد دعم دورهم في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛
- ضرورة إبراز أثر تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي على النشاط الإقتصادي وتوعية محافظي الحسابات بأهمية التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- ضرورة تعزيز إلتزام محافظي الحسابات بالعوامل التي أظهرت نتائج الدراسة أنها تساهم بشكل معتبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛
- ضرورة حث محافظي الحسابات على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص عدم إلتزام المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائمها المالية؛
- دعوة الباحثين لتناول موضوع التدقيق المبني على المخاطر والنظام المحاسبي المالي سواء في دراساتهم وأبحاثهم أو من خلال مهام التأطير لإثراء الأساس العلمي لهذا المجال؛
- ضرورة زيادة الإهتمام بجوانب التدقيق المبني على المخاطر والنظام المحاسبي المالي ضمن المقررات والتخصصات الإقتصادية لطلبة الجامعات.

## - الهوامش والمراجع :

[1]الأمين محمد عبد الباري توتو، ياسر تا السر محمد سند(2017)، المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ودورها في التنبؤ بالمخاطر المالية ، مجلة الدراسات العليا،جامعة النيلين العدد 37-1- المجلد 10.

[2]قادري عبد القادر(2016)، مخاطر التدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد1، المجلد8.

[3] Koutoupis, A.G., Tsamis, A(2009). Risk based internal auditing within Greek banks: a case study approach. Journal of Management & Governance volume 13.

[4] International Federation of Accountants(IFAC). (2010). Handbook of international Quality Control, Auditing, Review, other Assurance, and related services pronouncements (Vol. 2). New York: IFAC.p. 6

[5] Ibid. p13.

[6]Saudi Organization for Certified Public Accountants(SOCPA). (2009). Glossary of terms. socpa.P16.

[7]عصام محمد البحيصي. (تشرين أول, 2004). دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية(المنفعة). نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (29).ص6.

[8]الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2009). قائمة مصطلحات معايير المراجعة. ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،ص5.

[9]Saudi Organization for Certified Public Accountants(SOCPA). Op.cit, p8.

[10]الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (2010). إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة (المجلد 2). نيويورك: الإتحاد الدولي للمحاسبين. ص11.

[11]جورج دانيال غالي. (2003/2002). تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة. الإسكندرية: الدار الجامعية.ص7.

[12]جورج دانيال غالي ، مرجع سبق ذكره، ص ص:7، 8.

[13]عبد القادر قادري. (31 ديسمبر, 2015). أخلاقيات المهنة عامل أساسي لنجاح مهمة مدقق الحسابات في تدقيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (9).2015، ص109.

[14]جمال الطرايرة. (2013). التدقيق. عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.ص7.

[15]عبد القادر قادري. (2016). مخاطر التدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية- قسم العلوم الإقتصادية والقانونية ،ص39.

[16]جمال الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص7.

[17] Chartered Institute of Management Accountants (CIMA). (2015). CIMA code of ethics for professional accountants. London: (CIMA).p14.

[18]لجنة الممارسات الصغيرة والمتوسطة( الإتحاد الدولي للمحاسبين). (2011). دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المجلد 2). الإتحاد الدولي للمحاسبين.ص88.

[19]الإتحاد الدولي للمحاسبين. (2010). إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة (المجلد 1). ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. صفحة 22.